الفصل الثاني عشر: الطلب على الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج)

عناصر المحاضرة

- مقدمة
- أهمية تحديد أسعار الموارد الاقتصادية
- الطلب على الموارد
- الاستخدام الأمثل لأكثر من مورد
- محددات الطلب على الموارد
- الريع الاقتصادي
- الإنتاجية والريع الاقتصادي
- سعر الفائدة
- الطلب على المبالغ القابلة الإقراض

أهمية تحديد أسعار الموارد الاقتصادية تكمن في شيئين:

١ - أسعار الموارد هي المحدد الرئيسي لدخول النقدية لأفراد المجتمع

نحن كأفراد نقدم للشركات قوة العمل سواء كان عمل عضلي أو عمل فكري، فمقابل هذا العمل نتحصل على نقود ومداخيل، فإن تحديد أسعار الموارد يعمل على تحديد المداخيل النقدية لجميع أفراد المجتمع

٢ - أسعار الموارد ودورها في تحديد التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة.

هناك موارد اقتصادية وهناك استخدامات لهذه الموارد، فكلما كانت الأسعار حقيقة تبين القيمة الاقتصادية لهذه الموارد، كلما كانت الاستخدامات عقلانية، فمثلا: مورد (الماء) إذا كان مجاني أو بثمن بخس فإن مستخدميه لن يستخدموه بشكل عقلاني ولا بشكل لا تبذير ولا إسراف فيه، لذلك تعمد الحكومات إلى رفع الأسعار لترشيد الاستخدام الأمثل للمياه، وقس على ذلك (البترول – الخامات ....) لذلك فإن تحديد أسعار هذه الموارد هو لحمايتها من الاستخدام الغير عقلاني وغير الرشيد

الطلب على الموارد

هو من اختصاص المؤسسات فتعمل هذه المؤسسات على ترشيد الطلب والعرض من أجل أن تنتج بكفاءة اقتصادية وتعظيم الأرباح من خلال التقنية التي تعمل على توفير هذه المواد

١ - الكمية المثلى للإنتاج :

- **هي التي تمكن المؤسسة أن تنتج ما تستطيع أن تبيعه، لذلك تحديد الكمية المثلى هو أول شيء في عملية الطلب على هذه الموارد**
- **وتحدد المنشأة الكمية المثلى بمقارنة تكلفة الوحدة الإضافية المستخدمة من عنصر الإنتاج (التكلفة الحدية) مع الإيراد الحدي المتولد عن استخدام تلك الوحدة الإضافية**

٢ - حساب التكلفة الحدية للعمل باستخدام الصيغة التالية :

$$MFC = \frac{\Delta TC}{\Delta L}$$

- **ويمكن حساب قيمة الناتج الحدي لعنصر العمل فيمكن حسابها باستخدام الصيغة:**

$$MRP = \frac{TR}{L}$$

- **شرط الاستخدام الأمثل لعنصر العمل :** $P \times MP_L = W$
- **فإذا كانت المنشأة تبيع إنتاجها في سوق للمنافسة التامة، تكون قيمة الناتج الحدي مساوية لسعر السلعة مضروبا في الناتج الحدي للعمال (MPL) أي يكون:**

$$MRP_L = P \times MP_L$$

- **يوضح الشكل (11- 1) المستوى الكفء لاستخدام عنصر العمل، بفرض أن المنشأة تتعامل في أسواق للمنافسة التامة لبيع منتجاتها أو شراء مواردها.**

- **ويوضح الشكل (12-2) أن الطلب على عناصر الإنتاج هو طلب مشتق، أي أنه يعتمد ليس فقط على سعر المورد نفسه وإنما أيضاً على السلعة المنتجة وتغيرات سعر السوق.**

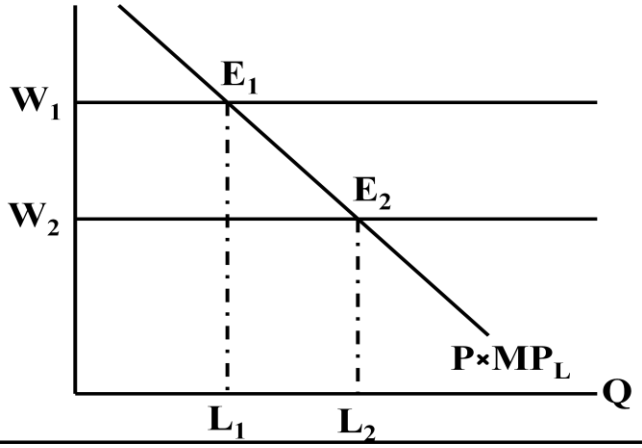

الشكل (١١-١): تقاس قيمة الناتج الحدي بارتفاع منحنى $(P*MP_L)$ عند أي مستوى من استخدام عنصر العمل. عند انخفاض الأجر إلى W_2 أصبحت قيمة الناتج الحدي أعلى من الأجر الجديد عند L_1، مما دفع المنشأ إلى التوسع في استخدام عنصر العمل إلى L_2 لذلك يعتبر منحنى قيمة الناتج الحدي الذي يعكس العلاقة العكسية بين مستوى الأجر وكمية العمل المطلوبة بمثابة منحنى طلب المنشأة على عنصر العمل.

- **تتوسع المنشأة في استخدام عنصر العمل إذا كان الأجر المدفوع للعامل الإضافي أقل من قيمة الناتج الحدي للعامل، وتتوقف المنشأة إذا تساوى الأجر مع قيمة الناتج الحدي للعامل كلما انخفض الأجر كلما زاد المورد الاقتصادي للمؤسسة من عنصر العمل، حيث أننا ننطلق من E 1 إلى E 2 على منحنى طلب المنشأة على عنصر العمل**

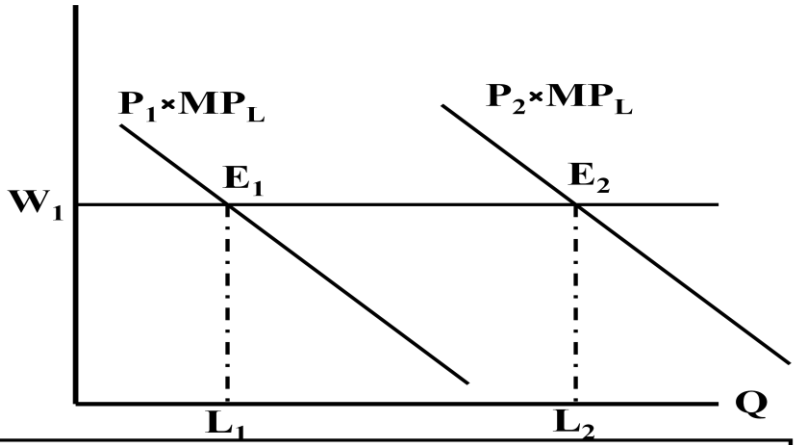

الشكل (١٢-٢): زيادة الطلب على السلعة المنتجة أدت إلى زيادة سعر السلعة إلى P_2 مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب على عنصر العمل إلى الجهة اليمنى $(P_2\times MP_L)$ حيث يتحقق التوازن الجديد عند E_2 ويكون عدد العمال قد زاد إلى L_2. فالطلب على عناصر الإنتاج هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات التي تستخدم تلك العناصر في إنتاجها.

- **إذا طلب من المؤسسة أن تنتج منتج معين، وكان هذا المنتج يلقى رواجاً في السوق فإن المؤسسة تعمل على زيادة كمية الإنتاج عن طريق زيادة هذه الموارد التي تعمل على صنع هذا المنتج، فإذا قل الطلب على المنتج يجب تقليل هذا الإنتاج عن طريق تقليل استخدام هذه الموارد الاقتصادية وبالتالي: هناك علاقة طردية بين عدد المبيعات وعدد مشتريات هذه الموارد، فإذا بعنا أكثر اشترينا موارد اقتصادية أكثر لصنع هذا المنتج، والعكس صحيح**

❖ يوضح الجدول (12-1) منشأة تبيع منتجها في سوق للمنافسة (السعر ثابت) وتستأجر عمالها من سوق عمل تنافسية (الأجر ثابت)، وعنصر العمل هو عنصر الإنتاج المتغير الوحيد في المدى القصير.

الجدول (12-1): الاستخدام الأمثل لعنصر العمل في المدى القصير

(6) W دينار	(5) MRP=VMP (5)= (3) × (4)	(4) P دينار	(3) MP_L	(2) Q	(1) L
10	--	10	--	6	3
10	50	10	5	11	4
10	40	10	4	15	5
10	30	10	3	18	6
10	20	10	2	20	7
10	10	10	1	21	8

- كلما زاد عنصر العمل أدى ذلك إلى انخفاض الناتج الحدي لعنصر العمل (MP_L)
- س :متى تحقق المنشأة الاستخدام الأمثل الذي يعظم أرباحها
- ج : عندما تتعادل قيمة الناتج الحدي للعامل مع الأجر المدفوع
- ويتضح من الجدول أن العدد الأمثل من العمال لهذه المنشأة هو ثمانية عمال بفرض أن معدل أجر العامل هو 10 دنانير يوميا

ملاحظة :

- (قيمة الناتج الحدي للعامل تعني قيمة إنتاج آخر عامل مضاف للمنشأة)
- هناك علاقة طردية بين كمية العمل والكمية المنتجة فكلما زاد عنصر العمل زاد معه الإنتاج، ولكن كلما زاد عنصر العمل نقص العامل الحدي MP_L
- وهناك علاقة عكسية بين الأجر والعدد المطلوب من العمال

الاستخدام الأمثل لأكثر من مورد

شرط اختيار المزيج الأمثل من عنصري الإنتاج :

$$\frac{MP_L}{W} = \frac{MP_K}{R}$$

محددات الطلب على الموارد

الطلب على الموارد هو طلب مشتق :-

كلما زادت الكمية المباعة من المنتجات زدنا من الموارد المستخدمة للإنتاج، ومنه فإن الطلب على مورد العمل هو مشتق من طلب الآخرين على منتجاتنا وطلب الزبائن على خدماتنا، فزيادة تلك الموارد يعتمد على زيادة المبيعات من عدمها

تؤدي التغييرات في إنتاجية عناصر الإنتاج إلى تغييرات في الطلب على الموارد.

التغييرات التي تحدث على الإنتاجية تفرض علينا أن نحدث تغيرات على طلباتنا لعناصر الإنتاج مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية

إنتاجية أي مورد :

- **تعتمد الإنتاجية الحدية للعمل على كميات الموارد الأخرى التي تستخدم مع وحدات العمل في الإنتاج، وخاصة رأس المال. فكلما ازدادت نسبة رأس المال إلى العمل ازدادت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، وبالتالي يزيد الطلب على العمل**
- **يؤدي التقدم التقني إلى تحسن إنتاجية الموارد الاقتصادية.**

الريع الاقتصادي

- **هو عائد استعمال الأرض والموارد الاقتصادية الطبيعية الأخرى التي يكون عرضها ثابتاً.**
- **وهو مدخول نقدي مقابل استعمال الأرض فالأرض تنتج لنا ريع اقتصادي، والنفط والكهرباء والمناجم وكل ما على الأرض وتحتها من موارد**
- **الدخل الانتقالي هو مقدار ما يجب أن يحصل عليه أحد عناصر الإنتاج فما يزيد عن هذا الدخل البديل يسمى بالريع الاقتصادي.**

- **مثلا: في بعض الحكومات يعملون على ما يسمى بالعدالة الاجتماعية، فعامل دخله ألف دينار مقابل جهوده تزيد الحكومة دخله، وهذه الزيادة هي ما يسمى بالريع الاقتصادي**

❖ تضم الدخول الفعلية لعوامل الإنتاج في معظم الحالات كل من الدخول البديلة والريع الإقتصادي. والشكل (12-3) يوضح حالة تكون فيها الدخول الفعلية بالكامل بديلة.

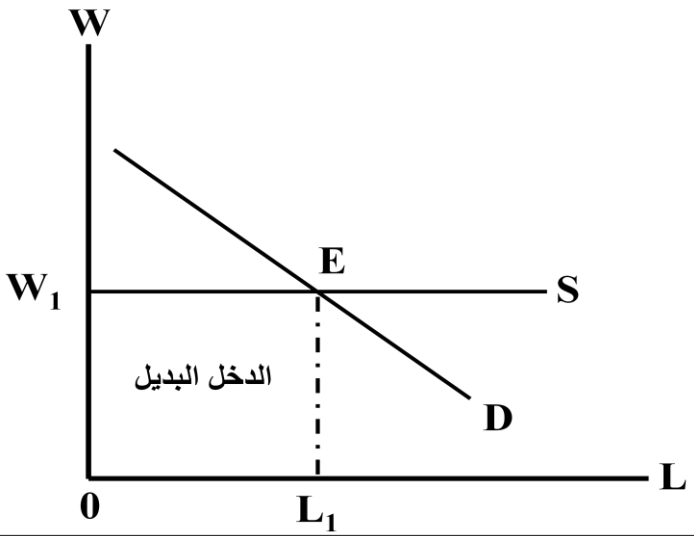

الشكل (١٢-٣): عندما يكون عرض العمل تام المرونة يصبح الدخل الفعلي للعامل مساوياً تماماً لدخله البديل الذي يمكنه الحصول عليه في أفضل الفرص البديلة، ولا وجود للريع الاقتصادي.

❖ بينما يوضح الشكل (12-4) حالة تكون فيها الدخول الفعلية بالكامل ريعاً اقتصادياً.

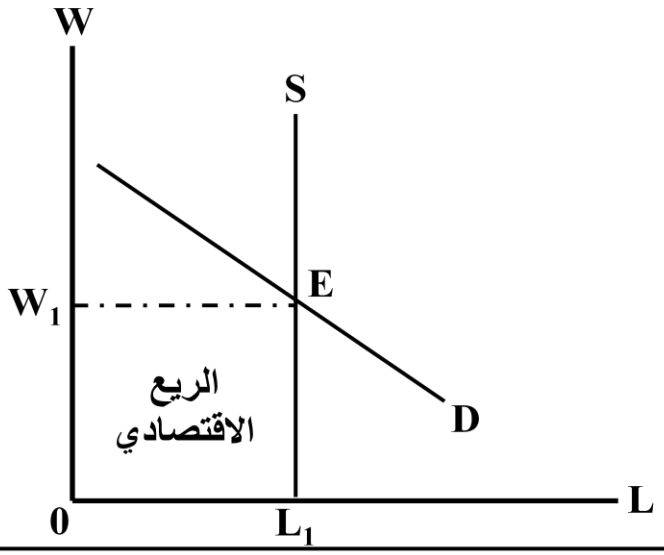

الشكل (١٢-٤): عندما يكون عرض العمل غير مرن تماماً يصبح دخله البديل مساوياً للصفر وبالتالي يكون الدخل الفعلي بأكمله ريعاً اقتصادياً، ويقاس ريع العامل في الشكل أعلاه بالمساحة (W_1EL_1).

- ويوضح الشكل (12-5) حالة تكون فيها الدخول الفعلية بديلة بالإضافة إلى بعض الريع الاقتصادي.

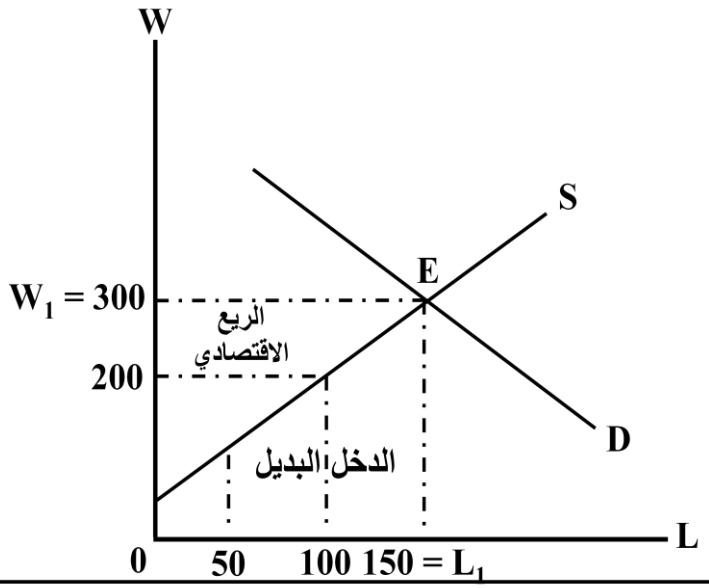

الشكل (١٢-٥): عندما يكون عرض العمل مرناً فإن الدخل الفعلي للعامل ستكون من دخله البديل بالإضافة إلى بعض الريع الاقتصادي.

الإنتاجية والريع الاقتصادي

الريع الاقتصادي يزداد بزيادة إنتاجية الأرض يوضح ذلك الشكل (12-6).

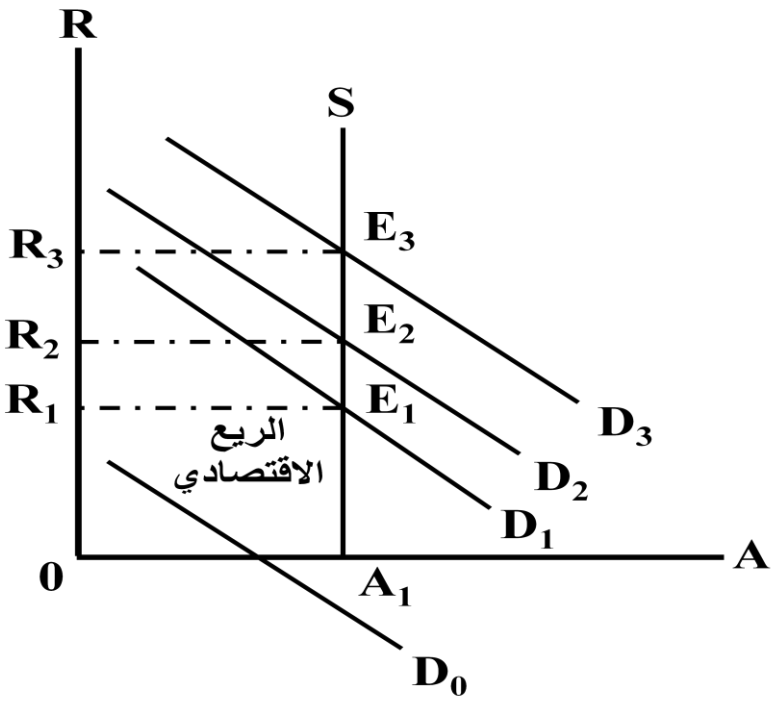

الشكل (12-6): عندما يكون عرض الأراضي الزراعية عديم المرونة تماماً يصبح إيجار الأرض يمثل ريعاً اقتصادياً لملاك الأراضي، ويزيد الريع بارتفاع إنتاجية الأرض وزيادة الطلب عليها.

سعر الفائدة

- سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفعه المقترض مقابل استعمال النقود
- البنك وسيط ما بين نوعين من الأطراف

- طرف يملك مبلغا من المال وليس لديه رغبة في الاستثمار
- وطرف آخر لديه رغبة في الاستثمار ولا يملك المال الكافي

- فيأتي البنك وسيط ويقترض من الأول بسعر فائدة 30% (مثلا) ويُقرض للثاني بسعر فائدة 10% والفرق بين 3% و 10 % هو 70 % وهو ما يأخذه البنك كسعر فائدة

- **ويعتمد سعر الفائدة على :**

١ - مستويات المخاطر المرتبطة بالقرض

إذا أراد أحدهم أن يقترض من البنك لكي يقيم مشروع ، فكلما كانت درجة خطورة هذا المشروع كبيرة كلما سعر الفائدة كبير والعكس صحيح

٢ - آجال القروض
كلما كانت مدة القروض طويلة كلما كانت أسعار الفائدة كبيرة والعكس صحيح

٣ - حجم القروض
كلما كان حجم القرض كبير كلما كان سعر الفائدة اكبر

٤ - مستوى المنافسة بين المنشآت المقرضة

إذا كان سوق المنافسة كبير فإن البنك يضمن رجوع القرض فيأخذ سعر فائدة صغير،أما إذا كان سوق المنافسة صغير فإن البنك لا يضمن رجوع القرض فيأخذ سعر فائدة كبير

٥ - الجهة المقترضة، أفراد أو منشآت أعمال
اختلاف الجهات المقترضة يؤدي إلى اختلاف أسعار الفائدة

الطلب على المبالغ القابلة للإقراض

يقاس معدل العائد الحدي على الاستثمار بما يعرف بالإنتاجية الحدية لرأس المال أو بما اطلق عليه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال وهما في الواقع تعبيران لمعنى واحد. ويميز البعض احياناً بين هذين التعبيرين فيشير التعبير الأول إلى مقدار الإنتاجية الفعلية، والتعبير الثاني إلى الإنتاجية المتوقعة.ويوضح ذلك الجدول (12-1)

(جومينر كينز : هو العالم الاقتصادي الانجليزي الذي جاء بالنظرية الكينيزية والمدرسة الكينزية التابعة للمذهب الاقتصادي الرأسمالي)

جدول (12 – 1) : الكفاءة الحدية لرأس المال	
حجم الاستثمار مليون دينار	معدل العائد (%)
1	16
2	14
4	12
6	10
8	8
10	6

- **علاقة عكسية بين مستويات حجم الاستثمار وما بين العائد على الاستثمار، لأنك كلما استثمرت أكثر اقترضت أكثر، وكلما اقترضت من البنك أكثر سبب ذلك انخفاض لمعدل العائد على الاستثمار**

- **ويقيس الشكل (12-7) الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة على المحور الرأسي، وحجم الاستثمار المطلوب على المحور الأفقي.**

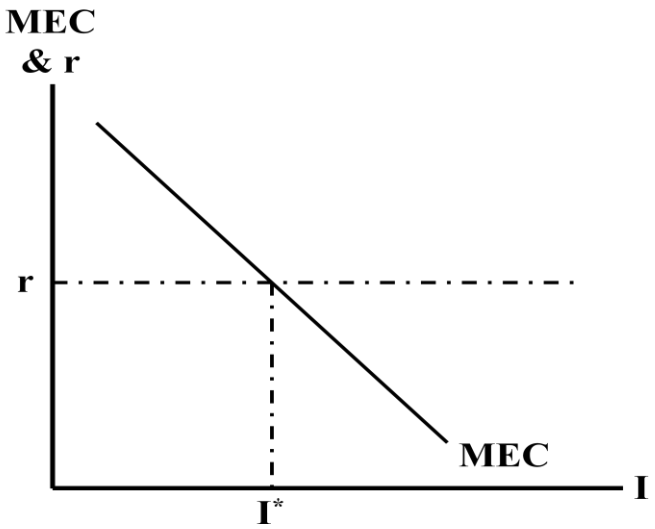

الشكل (١٢-٧): عند ثبات باقي العوامل المؤثرة على الطلب على الاستثمار تكون هناك علاقة عكسية بين كمية الاستثمار المطلوبة ومعدل العائد على الاستثمار ويطلق على المنحنى في الشكل أعلاه منحنى الطلب على الاستثمار.

- يلاحظ من الشكل السابق أن المنحنى له انحدار سالب يعكس العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار المطلوب، فكلما ازدادت كمية رأس مال المستثمر قل معدل العائد بالنسبة للاستثمارات الإضافية

- س : ما هو مقدار رأس المال الذي ترغب المنشأة في اقتراضه واستثماره؟

- ج : تقترض المنشأة إلى أن تصل إلى الحد الذي تتساوى فيه الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائد ة (R)

- الطلب على الاستثمار يعني الطلب على الاقتراض من البورصة أو البنك، فالمستثمرون يريدون زيادة الإنتاج، فالطلب على الاستثمار هو دالة تحددها متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة، فأول هذه المحددات هو :

١ - عائد الاستثمار: هو ما يُتوقع من ربح جراء هذا الاستثمار

٢ - تكلفة الاستثمار: هو سعر الفائدة المفروض على هذا الاستثمار

- لكن هناك عوامل أخرى تحدد الاستثمار مثل :
(الاستقرار الاقتصادي و الاستقرار السياسي)

- العلاقة عكسية بين r و I عند ثبات العوامل الأخرى وهي :

١ - توقعات رجال الأعمال وثقتهم في مستقبل الاقتصاد القومي
٢ - التقدم التقني
٣ - نمو السكان.
٤ - السياسات المالية والنقدية.
٥ - التغير في الظروف الاقتصادية العالمية.

أثر سعر الفائدة على تخصيص رأس المال بين المشروعات

إذا كان المردود (العائد أو الربح) أكبر من التكاليف، في تلك الحالة يمكن الاستثمار
إما إذا كانت التكاليف أكبر من المردود أو العائد، في تلك الحالة لا يمكن الاستثمار

الأرباح الاقتصادية والمنظم

تقاس الأرباح الاقتصادية بالمتبقي من الإيرادات الكلية بعد تغطية جميع التكاليف الاقتصادية بما فيها الأرباح العادية.

تمنياتي لكم بالتوفيق ، أختكم : سيدة الأسئلة